أ. بطاهر بختة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
– جامعة مستغانم–

أ. عقون عبد الله
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
– المركز الجامعي لخمبيس مليانة–

الملتقى الوطني الأول حول
تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة
يومي 27 و28 نوفمبر 2018

عنوان المداخلة:" الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول"
– تجارب بعض البلدان العربية–
المحور الثالث: التشريعات والنظم والأطر الرقابية وأثرها على الشمول المالي

ملخص

يهدف بحثنا إلى تركيز على الشمول المالي وسبل تعزيزه في اقتصاديات الدول- تجارب بعض البلدان العربية. فالشمول المالي يعد من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمية في العام 2008، حيث بات واضحا الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بموضوع الشمول المالي إلى جانب مواضيع أخرى لا تقل أهمية عن ذلك مثل الاهتمام بتعزيز قدرات وإمكانيات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وإنشاء مكاتب للاستعلام الائتماني وتبادل بيانات المستثمرين والمقترضين عبر الحدود لحماية اقتصاديات الدول خاصة العربية باعتبارها هشة وبحاجة إلى حماية دائمة. فقد هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالشمول المالي وعرض أهم تجارب الدول العربية التي قامت به وشجعت عليه.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الخدمات المصرفية، القطاع المصرفي.

Abstract

Financial inclusion is one of the most important modern issues that emerged in the international arena after the global financial crisis in 2008. The global interest of the international financial institutions, central banks and monetary institutions in the subject of financial inclusion, as well as other issues of equal importance, The capacity and potential of the small and medium enterprises sector, the establishment of credit bureaux and the exchange of investors and borrowers across borders to protect the economies of countries, especially the Arab countries, as fragile and in need of permanent protection. The aim of this study was to define financial comprehension and to present the most important experiences of the Arab countries that it has done and encouraged.

Keywords: Financial Inclusion, Banking, Banking Sector.

مقدمة

يحظى الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من قبل صانعي القرار في مختلف دول العالم، فقد حرصت سلطة النقد والمعاهد المصرفية والبنوك على ترسيخ مبادئه في مختلف المجتمعات. فالشمول المالي ليست مسؤولية الجهاز المصرفي فقط، وإنما يتطلب تعاون جهات ومؤسسات متعددة داخل الدولة، من اجل وضع استراتيجيات عامة على مستوى الاقتصاد ككل، لتبني مفهوم الشمول المالي داخل جميع المؤسسات بلا استثناء.

فقد أصبح الشمول المالي هدفا رئيسا لدى العديد من البنوك المركزية إلى جانب الاستقرار النقدي.كما يعكس التركيز الكبير عليه من قبل البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية طبيعة الحالة التي يكون فيها القطاع المالي، ومدى قدرته على مواجهة المخاطر وضمان قيامه بمهامه في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة بكل فاعلية وكفاءة. ونظرا للأهمية النسبية للقطاع المصرفي باعتباره العمود الفقري في النظام المالي، فهو من القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر، بالرغم من التطورات الهامة التي شهدتها بعض هذه المؤسسات، لاسيما في مجال السوسة والتأمينات وغيرها. ومنه يمكن طرح الإشكال التالي: **ما مدى مساهمة الشمول المالي في تقدم الخدمات المالية للبلدان العربية؟**

الأسئلة الفرعية

- ما ماهية الشمول المالي؟
- ماهي مرتكزات دعم الشمول المالي؟
- ماهي أهم تجارب الدول العربية في مجال الشمول المالي؟

الفرضيات

- الشمول المالي لا يعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية.
- الشمول المالي لا يعبر عن مستوى الخدمات المالية المصرفية في الدول.

المنهج المستخدم

اعتمدنا على المنهجي الوصفي والتحليلي لتلاؤمهما مع معطيات دراستنا، فهو يقوم بجمع المعلومات ومختلف البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة وتحليلها و واستخلاص منها نتائج ذات أهمية للبحث العلمي.

هيكل الدراسة

قسمنا دراستنا إلى ثلاث محاور، حيث ركزنا في المحور الأول على ماهية الشمول المالي، أما في المحور الثاني فقد ركزنا على مرتكزات دعم الشمول المالي، أما في المحور الثالث فقد تطرقنا إلي تجارب بعض الدول العربية في مجال الشمول المالي.

المحور الأول: ماهية الشمول المالي

الشمول المالي مصطلح فرض نفسه بقوة على ساحة الاقتصادية عموما والمصرفية بشكل خاص خلال السنوات الأخيرة، فهو في معناه البسيط شمول اكبر قدر من المواطنين، وخاصة منخفضي الدخل، بالخدمات المالية والمصرفية من جذب هؤلاء إلى قطاع المصرفي.

أولا: مفهوم الشمول المالي وأهميته الإستراتيجية

سنتطرق في هذا العنصر إلى مفهوم الشمول المالي وأهميته الإستراتيجية.

1. مفهوم الشمول المالي

مفهوم الشمول المالي:" يتمثل في تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر، ولذلك فإن توسعة دائرة المستفيدين من الخدمات المالية ستسهم في تمكين المجتمع ككل وتعزيز الاستقلال المالي للأفراد، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة والاستخدام الأمثل للموارد. تعكف مجموعة البنك الدولي حاليا على توسيع نطاق الخدمات المالية والاستشارية والدعم الفني للمساعدة في الوصول إلى عدد كبير من الأشخاص ممن لا يتعاملون مع البنوك في جميع أنحاء العالم".[1]

وحسب Mazer et al على أنه" العملية التي يتم بها توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والتي تشمل خدمات القروض والإيداع ونظام الدفع والمعاشات والتعليم المالي وآلية حماية العملاء."[2]

وعرفته منظمة الدولية (OECD) والشبكة التثقيف المالي(INFE) المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه:" العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.[3]"

وعرفته منى البرادعي:" هي عملية تعزيز الوصول بأسعار معقولة في الوقت المناسب والكافي لمجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية الخاضعة للرقابة المالية واستخدامها من قبل جميع شرائح المجتمع من خلال تطبيق الطرق القائمة والمبتكرة التي صممت خصيصا لذلك، بما في ذلك التثقيف والتعليم المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية، وكذلك الشمول الاقتصادي والاجتماعي.[4]

ويعرفه البنك المركزي المصري:" الشمول المالي هو أن كل فرد أو مؤسسة في المجتمع تلاقي منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتها"، منها مثلا:[5]

- حسابات توفير؛
- حسابات جارية؛
- خدمات الدفع والتحويل؛
- التأمين؛
- التمويل والائتمان؛

---

[1]. نشرة نوعية لمعهد الدراسات المصرفية، **إضاءات مالية ومصرفية – الشمول المالي** ، سلسلة ثامنة، العدد7، الكويت، فبراير 2016، ص1.

[2] . Mazer et al, **The role of Islamic finance in enhancing financial inclusion in Organization of Islamic Cooperation** (OIC) countries, 2011.

[3]. مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، **متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، صندوق النقذ العربي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، 2015، ص3.

[4]. منى البرادعي، **الشمول المالي..التحدي الجديد**، مجلة المصرفيون، العدد التاسع، المعهد المصرفي المصري، مصر، 2015، ص3.

[5]. النشرة التعريفية، **الشمول المالي**، البنك المركزي المصري.

- وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة؛

2. أهمية وضع إستراتيجية وطنية للشمول المالي

تكمن أهمية وضع إستراتيجية وطنية للشمول المالي في تحديد الرؤيا والأهداف المستقبلية المأمول تحقيقها والمتمثلة في تحقيق الشمول المالي لكافة فئات المجتمع، كما أنها تعمل على توحيد تأطير مبادرات وجهود تعزيز الشمول المالي تحت مظلة واحدة وتجنب الازدواجية في الجهود والموارد المبذولة وتحقيق الأهداف المرجوة للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال وجود قيادة قوية وفاعلة ذات صلاحيات موسعة تعمل على تطوير وبناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي تضم كافة الجهات ذات العلاقة المعنية بتحقيق الشمول المالي، وتعتبر عملية بناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي الخطوة الأولى على طريق تحقيق الشمول المالي لدى أي دولة.

وتبرز الأهمية في وضع إستراتيجية وطنية للشمول المالي في عدة نقاط ومحاور أهمها[6]:

- تحديد الأهداف المستقبلية لتعزيز الشمول المالي في الدولة؛
- تحديد نقاط الضعف والقوة في المواضيع ذات العلاقة بالاشتمال المالي؛
- تحديد المعوقات التي ستواجه عملية التطبيق؛
- تحديد سبل وآليات تجاوز المعوقات والتحديات؛
- ضمان التنسيق الفاعل بين الأطراف ذوي العلاقة وتوزيع الأدوار والمهام بينهم؛
- ضمان التزام الأطراف الرسمية(الحكومية)بالمهام والمسؤوليات المناطة بهم ومتابعتهم؛
- تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة في بناء الإستراتيجية بشكل يسهل عملية انجاز بناء الإستراتيجية؛
- تحديد آليات لمتابعة وقياس الأداء والانجاز لعملية بناء الإستراتيجية.

ثانيا: أبعاد الشمول المالي

خلال العقد الماضي، تطور مفهوم الاشتمال المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء .وقديما تم قياس الاشتمال المالي بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها. وفيما يلي وصف واف لكل من الأبعاد السابقة:

1- الوصول للخدمات المالية: يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية. تطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية(الفروع وأجهزة الصراف الآلي.. الخ، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية[7].

2- استخدام الخدمات المالية: يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي. تحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

---

[6]. مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، مرجع سبق ذكره، ص4.

[7] . Alliance for financial inclusion AFI, **measuring financial inclusion; core set of financial inclusion indicators**, 2013, Malysia.

3- جودة الخدمات المالية: تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى سنوات سنة الماضية انتقل مفهوم الاشتمال المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. عدم الوصول للخدمات المالية لا يزال مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية. ومع ذلك، فان النضال من اجل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يعتبر تحديا حيث يتطلب من المهتمين وذي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة. بعد الجودة للاشتمال المالي ليس بعدا واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك و الكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك[8].

ثالثا: طرق الاهتمام بتجميع بيانات الشمول المالي

وفي سبيل تطبيق الشمول المالي بأسلوب فعال وتحقيق الارتباط الأمثل بالأهداف الأخرى فإنه يتعين الأخذ بعين الاعتبار ضرورة توافر حد مناسب من البيانات والمعلومات عن العملاء ومقدمي الخدمة والسوق) أطراف التعامل (التي لها علاقة وثيقة بالأهداف الأربعة وذلك على النحو التالي[9]:

- يعد توافر البيانات والمعلومات لمقدمي الخدمة عاملا أساسي اً لإعداد الدراسات الائتمانية الحصيفة بما يحافظ على جدارة المحفظة وبالتالي استقرار القطاع المالي؛

- إن توافر بيانات كافية عن العملاء المتعاملين مع مقدمي الخدمة وشركات تحويل الأموال يضمن سلامة متابعة حركة الأموال ويحقق مبادئ" اعرف عميلك "التي تعد أساس مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب. كما أن توافر بيانات العملاء يسهل عملية الرقابة على المؤسسات المالية من خلال التحقق من الإجراءات الصادرة في هذا الشأن؛

- تنفيذ مبدأ الإفصاح والشفافية هو أساس حماية المستهلك بما يضمن حد أدنى من التثقيف المالي ويوسع قاعدة العملاء من خلال إدخال عملاء جدد بالإضافة إلى أن توافر بيانات واضحة للعملاء عن الخدمات والمنتجات المقدمة لهم بما يمكنهم من اتخاذ القرار الصحيح بعد معرفة حقوقهم والتزاماتهم؛

لذلك يتعين على الجهات الرقابية والبنوك المركزية إيلاء أهمية كبيرة لعملية توافر وإتاحة البيانات والمعلومات للاستفادة منها في عملية تطبيق الشمول المالي وارتباطه بالأهداف الثلاثة الأخرى، بالإضافة إلى متابعة وقياس نسب الإنجاز لتقييم مدى الالتزام بالأهداف المقررة.

---

[8]. حنين محمد بدر عجوز، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء- دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير في إدارة أعمال، كلية التجارة، جامعة الإسلامية، فلسطين، 2017، ص28-29.

[9]. مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار والشمول المالي**، صندوق النقد العربي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، 2015، ص29.

المحور الثاني: مرتكزات دعم الشمول المالي

إن نشر ثقافة الشمول المالي استحوذ على اهتمام كبرى المؤسسات المصرفية والبنوك المركزية والمعاهد المصرفية وجميع البنوك العاملة في قطاع المصرفي، التي ترى إن إشراك أفراد المجتمع في القطاع المالي الرسمي لن يؤدي إلى تحسين معيشتهم فقط، بل أيضا سيسهم في سلامة الأنظمة المالية ذاتها.

أولا: مبادرات البنك المركزي لدعم الشمول المالي

وقد أطلق البنك المركزي عدة مبادرات لدعم مفهوم الشمول المالي وذلك على النحو التالي:[10]

1- تشجيع البنوك لتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة: حيث تعفي البنوك التي تمنح قروض وتسهيلات ائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من نسبة الاحتياطي البالغة10 %وذلك في حدود ما يتم منحه منها اعتبارا من عام المقبل لتشجيع البنوك على منح الائتمان لتلك الشركات والمنشآت، ويسري التمويل الممنوح لتلك الشركات والمؤسسات وفق اً لمحددات متعلقة بحجم الأعمال أو المبيعات السنوية لهذه المشروعات ورأسمالها المدفوع.

2- نشاط التأمين المصرفي: تهدف التعليمات إلى تفعيل التعاون بين القطاع المصرفي وقطاع التأمين وذلك من خلال وضع إطار عام للبنوك لمزاولة نشاط التأمين المصرفي يتضمن الآتي:

- أسلوب مزاولة النشاط؛
- الضوابط والإجراءات التي يتعين إتباعها لمزاولة النشاط؛
- الأحكام العامة للتعاقد بين البنك وشركة التأمين؛

3- مبادرة تنشيط قطاع التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل :نظرا لدور القطاع المصرفي الهام في دعم التمويل العقاري إيمان اً من البنك المركزي بالمسئولية الاجتماعية التي تقع على عاتقه بخلاف دوره الاقتصادي، فقد تم طرح مبادرة التمويل العقاري التي تم بموجبها تخصيص مبلغ 20 مليار للبنوك وذلك على شرائح لمدة حدها الأقصى 20 سنة يتم توجيهه للتمويل العقاري الخاص بمحدودي ومتوسطي الدخل، وذلك بأسعار عائد منخفضة لضمان توفير الدعم المناسب للفئات المذكورة، ووفقاً لشروط محددة بالتعليمات بالنسبة للمستفيدين من المبادرة والوحدات الممولة، وتهدف التعليمات إلى حث البنوك على زيادة نشاط التمويل العقاري بالإضافة إلى الاتجاه إلى تمويل شرائح محدودي ومتوسطي الدخل مما يدعم مبدأ الشمول المالي.

ثانيا: آليات وسياسات توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي

إن توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي في الدول ترتكز على أساسين اثنين، أولهما توسيع وصول الأفراد للخدمات المالية، وثانيهما تعزيز وزيادة استخدام الأفراد لحساباتهم المالية والخدمات والمنتجات المرتبطة بها. وقد قدمت العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية عددا من المبادرات والمقترحات التي قد تساهم في زيادة مستويات انتشار الشمول المالي وأهمها[11]:

- تحويل المدفوعات النقدية إلى مدفوعات من خلال حساب؛
- إجراء التحويلات والمساعدات الحكومية من خلال الحسابات الرسمية؛
- حصر تحويلات العاملين في القنوات الرسمية فقط؛
- وضع السياسات والبرامج القادرة على نقل المدخرات إلى النظام المالي الرسمي؛
- استمرار تطوير المنتجات المصرفية والمالية المبتكرة؛
- تحسين وصول المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر للتمويل؛

---

[10]. **تقرير الاستقرار المالي لجمهورية مصر العربية**، بنك المركز المصري، مصر، 2014، ص93-94.

[11]. نشرة نوعية لمعهد الدراسات المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص4.

– أتمتةالخدمات المالية وزيادة استخدام الخدمات المالية الكترونيا.

– زيادة برامج التوعية والتثقيف المالي، وإبراز دور النظام المصرفي الإسلامي؛

– تبني المؤسسات التنظيمية والرقابية سياسات تعزيز الشمول المالي ووضع آليات لجمع البيانات بطريقة منهجية موحدة؛

وفي هذا السياق، تساند مجموعة البنك الدولي البلدان على وضع إستراتيجيات وطنية لتعميم الخدمات المالية وتتيح لها إطارا لتطبيق الإصلاحات.

ثالثا: التحديات التي تعوق توسيع الاشتمال المالي

مع أن عدة بلدان سارعت إلى توفير الحسابات المصرفية الأساسية لمن لا يتعاملون مع البنوك، فانه في بعض الحالات، مازال ملايين من تلك الحسابات خاملا وما يبعث على القلق بدرجة أكبر، أنه في غياب منافسة سليمة ولوائح تنظيمية فعالة، يتم تقديم الائتمان في أغلب الأحيان إلى أناس غير مؤهلين للحصول عليه وأن تعزيز الائتمان دون مراعاة للتكلفة يؤدي في الواقع إلى تفاقم عدم الاستقرار المالي والاقتصادي).

ومن جهة أخرى أشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012 ، إلى وجود عدد من التحديات التي تواجه النظم المالية للدول العربية وتعمل على الحد من فرص النفاذ للخدمات المالية، ويتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي[12]:

– عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الأخيرة فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفئة للاستعلام الائتماني و الرهونات والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين؛

– ضعف مستويات التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات؛

– غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية حيث تسجل كمنظمات غير حكومية (NGOs)، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وأشار في على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض؛

– بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدي وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية، وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك، بما يؤدي إلى ت ا زيد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل بالأساس لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل لأفراد والشركات.

[12]. حنين محمد بدر عجوز، مرجع سبق ذكره، ص25-26.

المحور الثالث: تجارب بعض الدول العربية في مجال الشمول المالي

فمن أهداف الشمول المالي في الدول النامية استهداف الاقتصاد غير المنظم، واعتبار الشمول المالي إحدى الوسائل التي تنتقل بأكبر شريحة ممكنة من الاقتصاد غير المنظم للاقتصاد المنظم، فوجود حساب بنكي مثلا، يظهر الحركة المالية للأفراد والمؤسسات، ويسهل حصر المجتمع الضريبي، ويقلل من مساحات المدخرات والاستثمارات غير الرسمية وغير ذلك. فقد تطرقنا إلى تجارب بعض الدول في مجال الشمول المالي.

أولا: جهود السودان في الشمول المالي

تتركز المجهودات التي تقوم بها الدولة للتخفيف من حدة الحرمان المالي في المجهودات التي يقوم بها بنك السودان المركزي فيما يختص بالشمول المالي في الآتي:[13]

-توسيع رقعة الانتشار المصرفي ويشمل ذلك زيادة عدد فروع المصارف وتوزيعاتها.

-جذب المدخرات وزيادة الوعي المصرفي والاهتمام بتسهيل إجراءات فتح الحسابات. التوسع في عمليات التمويل الأصغر والذي يلعب دوراً بارزاً في الإدراج المالي حيث يستهدف الفقراء الذين ليس لديهم المقدرة على ليس فقط الوصول بل الملاءة المالية التي تستوجب تعاملهم مع قنوات الخدمات المالية، كما أنهم يمثلون النسبة الأكبر من المحرومون مالياً.

-إدخال خدمات ومنتجات مصرفية وإلكترونية جديدة مثلاً:

- ✓ بطاقة الكاشكارد: وهي بطاقة دفع مسبق تصدر بواسطة المصارف تحت إشراف بنك السودان المركزي، وتستخدم لتخزين النقود وتتميز بإعادة شحنها بالنقود بحيث تمكن حاملها من إجراء عدد من المعاملات المختلفة. ومن الأهداف العامة لهذه البطاقة جذب الكتلة النقدية داخل الجهاز المصرفي وتوفير وسائل دفع للغالبية العظمى من السكان دون الحاجة إلى فتح حساب مصرفي.
- ✓ الدفع عن طريق الموبايل: هو نظام مركزي يقوم على ربط كافة مشغلي خدمة الهاتف السيار من جهة ونظم الدفع القومي والمصارف من جهة أخرى، ويهدف هذا النظام إلى خلق بيئة دفع جديدة عن طريق الموبايل تقليلا لاستخدام النقد.

لهما قامت شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية بتدشين محول قومي بإمكانيات حديثة حيث أضاف العديد من الخدمات مما ساهم في إتاحة وسائل دفع إلكترونية مختلفة للعديد من فئات المجتمع، يهدف المشروع إلى إتاحة تسوية سداد رسوم الخدمات إلكترونياً وتوفير التكاليف الإدارية وتخفيف الضغط على منافذ تقديم الخدمات.

ولكن بالرغم من هذه المجهودات التي تبذل بهدف تحقيق الشمول المالي إلا أنها لم تؤدي إلى نتائج مرضية، حيث نلاحظ أن عدد الحسابات المصرفية لم يصل إلى 4 مليون حساب حتى يوليو من العام 2015 بما لا يتعدى11.8 % من إجمالي السكان، هذا بافتراض أن كل شخص لديه حساب مصرفي واحد فقط. ويخدم كل 50 ألف من السكان فرع واحد وهذا يعتبر بعيداً جداً من المعيار العالمي. كذلك لم يلاحظ زيادة في أعداد الصرافات الآلية ونقاط البيع 1000 و 1525 على التوالي خلال الثلاث سنوات الماضية.

ثانيا: تجربة مصر فاشلة في الشمول المالي

مصر واحدة من الدول التي تتسع فيها مساحة الاقتصاد غير الرسمي، وبخاصة في ظل السياسات الاقتصادية التي تستهدف الكبار، وتنحاز للأغنياء. وتمتلك مصر بنية أساسية كبيرة على صعيد المؤسسات المالية، سواء من خلال البنوك، أو شركات

---

[13]. مجدي الأمين نورين، **الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول**، مجلة مصرفية واقتصادية، العدد77، البنك المركزي السودان، السودان، 2015، ص09-10.

التأمين، أو المؤسسات المالية خارج إطار العمل المصرفي مثل (بنك ناصر الاجتماعي، والصندوق الاجتماعي للتنمية، والبنك الزراعي)، وإن كان أخيرًا، تم تحويل البنك الأخير إلى بنك تجاري سوف يخضع لإشراف البنك المركزي، تحت اسم البنك الزراعي المصري.

ومع ذلك ظل الشمول المالي محدودًا في مصر، بسبب تفضيل البنوك للتعامل مع كبار المستثمرين، والزهد في تمويل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحجة ارتفاع تكاليف التمويل والمتابعة، ومنذ أكثر من عقدين من الزمن فضلت البنوك الاستثمار في أدوات الدين الحكومي مثل الأذون، بنسبة تصل إلى 55% من الودائع المتاحة لها، مما قلص من فرص انتشار الشمول المالي، بمزاحمة الحكومة للقطاع الخاص والعائلي في الاقتراض من البنوك.

ومع إلحاح العديد من المنظمات الدولية لتمويل المشروعات متناهية الصغر، عملت البنوك المصرية في تمويل هذه المشروعات ولكن من خلال التمويل عبر المنح من المنظمات الأجنبية الدولية، وكان دور البنوك مجرد وسيط تمويلي بين تلك المنظمات والجمعيات المعنية بتمويل المشروعات متناهية الصغر، وبذلك يضاف عبء جديد للتمويل يتمثل في عمولة تحصل عليها البنوك، وعمولة أخرى تحصل عليها الجمعيات، وبذلك يصل سعر الفائدة لأصحاب المشروعات متناهية الصغر، لنفس معدلات سعر الفائدة للاقتراض من البنوك التجارية، رغم أن المنظمات العالمية الأجنبية قدمت هذه القروض بسعر فائدة لا يزيد عن4 .%

وإذا نظرنا إلى تجربة مصر في الشمول المالي بمعنى اتساع الشريحة المستفيدة من الخدمات التمويلية والمصرفية، فإننا نجد ثلاث تجارب واضحة، اتسمت بالانتشار الجغرافي، وكذلك زيادة عدد المستفيدين من خدماتها من السكان على مستوى جميع المحافظات، وهذه التجارب هي البنك الزراعي، والصندوق الاجتماعي، وبنك ناصر.

فبنك التنمية والائتمان الزراعي بدأ عمله في مطلع خمسينيات القرن العشرين، وتنتشر فروعه الرئيسة في27 محافظة، ومن خلال 1024 فرعاً، تغطي معظم قرى مصر. وكذلك بنك ناصر الاجتماعي باشر نشاطه مطلع السبعينيات من القرن العشرين، ويمتلك نحو 100 فرع على مستوى الجمهورية ونحو 4 آلاف لجنة زكاة .

وفي مطلع التسعينيات تم إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية كإحدى الأدوات التي طرحت في برنامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي في العام المالي 1991/1992، لمواجهة الآثار الاجتماعية السلبية الناتجة عن تطبيق برنامج الخصخصة.

ولا يعني هذا أن هذه المؤسسات الثلاث هي فقط التي تعمل في مجال تقديم الخدمات المالية أو المصرفية، فهناك نحو40 بنكًا لها مئات الفروع على مستوى الجمهورية، فضلًا عن فروع البنوك الأجنبية التي تمارس نشاطها في مصر.

نتائج التجربة: على مستوى الإطار الزمني مضت فترات طويلة على نشأت المؤسسات الثلاث، والتي كانت تستهدف الوصول لأكبر شريحة من المجتمع المصري، سواء بين الفلاحين من خلال بنك التنمية والائتمان الزراعي، أو الفقراء والطبقة المتوسطة عبر بنك ناصر الاجتماعي، أو بين الشباب وموظفي القطاع العام والحكومي من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمي.

وقد تبين أن هذه المؤسسات تمت إدارتها في إطار روتيني، وركزت على نفس الشروط والضمانات التي تشترطها المؤسسات المالية الكبرى للبنوك. فوجود الضمان أو الضامن، حرم الكثير من الراغبين في الاستفادة من الخدمات التمويلية والمصرفية من خدمات المؤسسات الثلاث[14].

ثالثا: إجراءات بنك المغرب لدعم الشمول المالي

قام بنك المغرب خلال السنوات الأخيرة باتخاذ مجموعة من القرارات تهدف إلى تسهيل ولوج المواطنين إلى الخدمات البنكية، وتعزيز حماية مصالحها وترسيخ الثقة والشفافية بين البنوك وعملائها. ويتتبع بنك المغرب عن كثب مدى احترام البنوك لهذه القرارات حيث يقوم

[14]. عبد الحافظ الساوي، **تجارب مصر الفاشلة للشمول المالي**، مدونة العربي الجديد، 18سبتمبر 2017، https://www.alaraby.co.uk/economy

بتحريات ميدانية دورية لدى وكالات وفروع البنوك في جميع أنحاء المغرب، مستعملا فروعه الجهوية لمراقبة مدى امتثال البنوك للمقتضيات التنظيمية في هذا المجال. ومن الإجراءات التي اتخذها بنك المغرب لدعم الشمول المالي على أسس متوازنة وشفافة مايلي:[15]

1- تسهيل الولوج إلى الخدمات البنكية وتخفيض سعرها: يخول القانون البنكي الحق لكل مواطن في فتح حساب بنكي و أعطى الصلاحية لبنك المغرب لإجبار أي بنك بفتح ذلك الحساب في حالة عدم تمكن المواطن من ذلك. ولتعزيز هذه المقتضيات، بادر بنك المغرب سنة 2011 بإصدار تعليمات تلزم البنوك بفتح حسابات بالمجان بدون دفع مسبق.

2- تعزيز ممارسات الشفافية: من أجل تحقيق استبناك (الصيرفة) أفضل للمواطنين، تم النص على مجموعة من الإجراءات التشريعية و التنظيمية تهدف إلى تحسين الخدمات البنكية وتعزيز الشفافية.

3- تسهيل حل النزاعات بين مؤسسات الائتمان وعملائها: طبقا لمقتضيات القانون البنكي الحالي فإن لكل شخص يدعي أنه تضرر من عدم تقيد إحدى مؤسسات الائتمان بالأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالميدان البنكي أن يرفع الأمر إلى بنك المغرب ليتخذ في شأنه القرار الملائم. وقد أنشأ بنك المغرب قسما خاصا بتتبع العلاقات بين مؤسسات الائتمان والعملاء من ضمن صلاحياتها معالجة الشكاوي ضد مؤسسات الائتمان.

4- إنشاء مكتب المعلومات الائتمانية: بمبادرة من بنك المغرب، تم إنشاء سنة 2009 مكتب المعلومات الائتمانية، يكمن دوره في مركزية المعلومات الايجابية والسلبية المتعلقة بالقروض الممنوحة للأشخاص الذاتيين والطبيعيين. ويلزم على مؤسسات الائتمان الاطلاع على المعلومات المتوفرة من طرف هذا المكتب قبل منح القروض لتمكينها من تقييم المخاطر في ظروف مواتية .وبعد ثلاث سنوات من إنشاء هذا المكتب، لوحظ تحسن في تسيير المخاطر المرتبطة بالائتمان وتراجع في نسبة نمو القروض المتعثرة.

رابعا: الشمول المالي في فلسطين

قامت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وسلطة النقد بتوقيع مذكرة تفاهم لقيادة الجهود لبناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي في فلسطين وبمشاركة الأطراف ذات العلاقة. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تأطير جميع الجهود المبذولة من قبل الجهات المختلفة، وذلك ضمن خطة وطنية واضحة المعالم ومحكمة وفقا للمبادئ الرئيسة لتحقيق الشمول المالي. ومن الجدير بالذكر هنا أن سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال قد حققتا العديد من الانجازات في سياق تحقيق الشمول المالي في فلسطين من حيث زيادة الوعي المالي وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية إضافة إلى تعزيز الأطر الرقابية والقانونية التي تحكم عمل القطاع المالي في فلسطين . كما جرى تطوير البيئة التشريعية لعمل المصارف ومؤسسات الاقتراض المتخصصة، وتنفيذ حملات التوعية المالية مثل حملة حساب لكل مواطن في العام2012 التي تم خلالها فتح حوالي 80 ألف حساب جديد، كان من ضمنهم المستفيدين من التحويلات الاجتماعية لوزارة الشؤون الاجتماعية الذي يصنفون ضمن فئة الدخل المحدود جدا.

وبدأت سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال وشركائهما من مختلف القطاعات جهودها في مجال التوعية والتثقيف المصرفي بالإعلان عن تبني فكرة إعداد وتنفيذ إستراتيجية وطنية للشمول المالي، بهدف تعزيز وصول كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية واستخدامها، وذلك من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة بالإستراتجية لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها، لتحسن ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية ولتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي. ومن أهداف الإستراتيجية أيضا جسر الفجوة في التثقيف المالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة، وتعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات بخصوص ذلك، وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم.

وشكل الأفراد الذين يستخدمون بطاقة الصراف الآلي من أجل تغطية الدفعات3.3 % فقط من البالغين، وتنخفض النسبة

---

[15]. معالي عبد اللطيف الجواهري، **تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية (الشمول المالي)**، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2015، ص09-11.

إلى10 % بين الأفراد الذين يستخدمون بطاقة الائتمان لنفس الغرض .أما بالنسبة للأفراد الذين يستخدمون الإنترنت في عمليات الشراء أو دفع الفواتير، فبلغت نسبتهم1.6 % فقط من الأفراد البالغين.

وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن22.9 %من الأفراد البالغين قاموا بادخار المال خلال السنة الماضية. و5.1% فقط من الأفراد البالغين ادخروا أموالهم في مؤسسة مالية خلال العام الماضي، مقابل7.2 %من خلال شخص من خارج العائلة أو جمعية.

وتظهر النتائج أيضا أن أكثر من ثلث الأفراد البالغين38.9 % قاموا بالاقتراض خلال السنة الماضية4.2 % اقترضوا من مؤسسات مالية، و25.7 % اقترضوا من العائلة والأصدقاء، و8.5 % اقترضوا بشكل غير رسمي2.4 % من الأفراد البالغين اقترضوا من أجل مشروع تجاري أو مزرعة، و 5.9 % اقترضوا من أجل التعليم4.7 % فقط من الأفراد البالغين يملكون رهنا عقاريا لدى إحدى المؤسسات المالية[16].

[16]. سمير عبد الله وآخرون، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، فلسطين، 2016، ص23-24.

خلاصة

في أعقاب الأزمة المالية العالمية ازداد الاهتمام الدولي في تحقيق الاشتمال المالي من خلال خلق الوعي واسع لدى الجهات الرسمية (الحكومة)لتحقيق النمو ل المالي وتنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح بالإضافة إلى توفير خدمات مالية متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة من خلال مزودي هذه الخدمات كما تم العمل على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة أو لإشتمالية في التشريعات الحالية وإتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وذلك بما يشمل ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية وتوفير آلية لمعالجة شكاوى العملاء وتحديد الجهة الإشرافية المسئولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، ويهدف ذلك إلى تعزيز قدراتهم ووعيهم لتمكينهم من تحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات المالية واتخاذ القرار المالي الذي يتناسب مع احتياجاتهم، حيث يتم التنفيذ ضمن إطار عملي يتناسب مع ظروف الدولة استنادا إلى المعايير والممارسات الدولية الفضلى ذات العلاقة بالخصوص. وعليه يمكن التوصل الى النتائج التالية:

- غياب المناهج والبرامج التي تعمل على نشر الشمول المالي؛
- عدم الإشراف على ورشات عمل توعية للشباب للتعامل مع الخدمات البنكية المختلفة؛
- عدم منح الجوائز المالية والمعنوية من الدولة للتشجيع على المساهمة الفعالة في برامج تفعيل مفهوم الاشتمال المالي؛
- عرض الخدمات المصرفية التي تتناسب وتتلاءم مع قيم المجتمع المحلى والواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع المحلى؛
- عقد وتنظيم وعرض العمل والندوات واللقاءات الداعمة والمؤتمرات تضم متخذي القرار لتحديد معايير الشمول المالي.

قائمة المراجع

1- المراجع العربية

1. منى البرادعي، **الشمول المالي..التحدي الجديد**، مجلة المصرفيون، العدد التاسع، المعهد المصرفي المصري، مصر، 2015.
2. مجدي الأمين نورين، **الخدمات المالية بين الاستبعاد والشمول**، مجلة مصرفية واقتصادية، العدد77، البنك المركزي السودان، السودان، 2015.
3. حنين محمد بدر عجوز، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء- دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير في إدارة أعمال، كلية التجارة، جامعة الإسلامية، فلسطين، 2017.
4. عبد الحافظ الساوي، **تجارب مصر الفاشلة للشمول المالي**، مدونة العربي الجديد، 18سبتمبر 2017، https://www.alaraby.co.uk/economy
5. معالي عبد اللطيف الجواهري، **تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية (الشمول المالي)**، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، 2015.
6. سمير عبد الله وآخرون، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، فلسطين، 2016.
7. نشرة نوعية لمعهد الدراسات المصرفية، **إضاءات مالية ومصرفية – الشمول المالي** ، سلسلة ثامنة، العدد7، الكويت، فبراير 2016.
8. مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، **متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، صندوق النقذ العربي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، 2015.
9. النشرة التعريفية، **الشمول المالي**، البنك المركزي المصري.
10. مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار والشمول المالي**، صندوق النقد العربي، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، 2015.
11. **تقرير الاستقرار المالي لجمهورية مصر العربية**، بنك المركز المصري، مصر، 2014.

2- المراجع الأجنبية

12. Mazer et al, **The role of Islamic finance in enhancing financial inclusion in Organization of Islamic Cooperation** (OIC) countries, 2011.
13. Alliance for financial inclusion AFI, **measuring financial inclusion; core set of financial inclusion indicators**, 2013, Malysia.